تنافسية الزراعة المصرية فى ظل منظمة التجارة العالمية

د. سلطان أبوعلى

أولا: مقدمة

تنص النظرية الاقتصادية على أن تحرير التجارة العالمية بين الدول يؤدى إلى زيادة رفاهية الأمم و الشعوب. ذلك أن هذا التحرير من المفروض أن يؤدى إلى التخصص و تقسيم العمل الدوليين، كل بحسب ما يتمتع به من مزايا نسبية أو ما يمكن أن نطلق عليه مباراة تحقق مكسبا لجميع الأطراف أى win-win situation. الا أن التطبيق العملى أوجد ممارسات حمائية من أحد الأطراف فى محاولة تحقيق مكاسب أكبر من الآخرين سواء على حسابهم، أى مباراة صفرية zero-sum game بحيث يكون مكسب أحد الأطراف خسارة للطرف الأخر، أو استئثاراً بجميع المنافع لنفسه. و فى القرن العشرين أوجدت الدول آلية تسعى إلى تحقيق حرية التجارة عرفت بإسم "الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات" و اختصارا "الجات". و عقدت عدة جولات من أجل تحرير التجارة كان آخرها الجولة المعروفة باسم "جولة أوروجواى" نظرا لبدء التفاوض فى هذه الدولة عام ١٩٨٦. و انتهت هذه الجولة من المفاوضات فى عام ١٩٩٤ بالاتفاق على انشاء منظمة التجارة العالمية W.T.O - و نشير إليها فيما بعد بالمنظمة أو ("متع")- كى تقوم بإدارة شئون التجارة الدولية، و العمل على تحريرها، وفض المنازعات بشأنها فى ضوء اتفاقات الجات. و مقر هذه المنظمة جنيف- سويسرا.

و فى اطار هذه المفاوضات نشأت نزاعات منها: توسيع نطاق تحرير التجارة فى السلع كى يشمل تجارة الخدمات (مثل البنوك، و الخدمات الاستشارية...الخ) و تبنى ذلك الدول الصناعية الكبرى، و عارضته الدول النامية. كما اختلفت أوروبا مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الزراعة و الغاء الدعم الذى يقدم إليها. و كذلك لم يتم الاتفاق النهائى حول حماية الملكية الفكرية. و إذا ركزنا الحديث عن التجارة فى الزراعة فإن تفاصيل الموضوع مازالت محل تفاوض.

و من جانب آخر فإن الزراعة المصرية كانت تمثل القطاع الاكبر فى الاقتصاد المصرى فى النصف الأول من القرن العشرين. الا أن نصيبها فى المتغيرات الاقتصادية الكلية أخذ فى التراجع نتيجة لأسباب عدة من بينها: نمو أنشطة أخرى مثل الصناعة والسياحة و الخدمات و البترول. و لذلك أصبح إسهامها الآن فى الناتج المحلى الإجمالى نحو ١٦,٥% فى عام ٢٠٠٠/٩٩ بعد أن كان أكثر من ٣٠,٦% فى عام ١٩٦٠/٥٩ و نصيبها فى القوة العاملة ٢٨,٦ % بعد أن كان أكثر من ٥٢% للعامين المذكورين على التوالى[1]. وليس معنى هذا أن نهمل هذا القطاع الهام و الحيوى. بل على العكس من ذلك يجب العمل على زيادة إنتاجيته و رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة له، خاصة فى ضوء منافسة المنتجات الأجنبية للمحلية داخل الدولة، و منافستها لها فى الأسواق الخارجية.

و فى ظل تحرير التجارة الدولية زاد التأكيد على ضرورة أن تكون القطاعات و السلع بل الاقتصاد القومى تنافسيا مع الدول الأخرى بغرض تعظيم المكاسب التى يتم الحصول

(١) وزارة التخطيط وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩، اغسطس ٢٠٠٠

عليها. و هنا نتساءل عن: ماذا تم فى مجال تحرير التجارة الدولية فى الزراعة؟ و ما هو الوضع الراهن؟ و ما المقصود بتنافسية الزراعة المصرية؟ و ما هى أهميتها فى اطار منظمة التجارة العالمية و القواعد التى تسير عليها؟ هذه هى الاسئلة التى نحاول الاجابة عليها فى هذه الورقة المختصرة.

ثانيا: مفاوضات الزراعة فى "متع"

انتهت جولة أوروجواى بإخراج إتفاق عام حول الزراعة مع استمرار التفاوض بشأن تحرير التجارة فى السلع الزراعية[٢]. و يرتبط بهذا التحرير ما يبشر به من فوائد سبق أن وعد بها فى اطار العولمة، الا أن التطبيق العملى لها منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين قد أظهر أن المستفيدين منها هى الدول الصناعية المتقدمة، و أن عدم عدالة توزيع الدخل العالمى لصالح الدول الصناعية قد زادت و أن الدول النامية قد نقص نصيبها النسبى. و قد عقدت دورة جديدة للمفاوضات فى الدوحة عاصمة قطر عرفت باسم "جولة الدوحة" و ذلك فى عام ٢٠٠١، الا أنها فشلت فى التوصل إلى اتفاق نهائى. غير أن هذه الجولة أوجدت مشروع اتفاق يصلح أن يكون أساسا لمفاوضات تالية.

ثم عقد اجتماع وزارى لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون بالمكسيك فى سبتمبر ٢٠٠٣ و قدم وزير خارجيتها لويز ارنستو دي بريز مشروعاً عرف باسم "نص دي بريز". ويلاحظ أن هذا الاجتماع قد عقد بعد مرور عامين من انتهاء اجتماعات الدوحة[٣]. كما أن هذه الأخيرة قد عقدت بعد نحو عامين من اجتماعات سياتل بالولايات المتحدة و التى فشلت ايضا فى التوصل إلى اتفاق. و من المشاهد فى المفاوضات الدولية أنها تستغرق وقتا طويلا نسبيا كى تستأنف بعد أن يواجهها الفشل.

و يمكن ذكر تطورات الموقف بالنسبة لتحرير التجارة فى السلع الزراعية و موقف مصر منها فى النقاط التالية التى نتناولها تباعا: الهدف من الاتفاق، و المنتجات الزراعية التى تخضع له، و نتائج مؤتمر الدوحة و ما بعده، و الورقة المشتركة بين الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الأوروبى، و نص دي بريز، والموقف التفاوضى لمصر قبل كانكون ومجموعة العشرين و مجموعة كيرنز، و اصلاح السياسة الزراعية الأوروبية.

(١) الهدف من الاتفاق

يرمى الاتفاق المنشود إلى اصلاح التجارة العالمية فى السلع الزراعية من خلال التفاوض بشأن الالتزامات المتعلقة بالدعم و الحماية. و يؤمل أن يتم التوصل إلى وضع قواعد لإدخال تخفيضات تدريجية على الدعم و الحماية التى تتمتع بها السلع الزراعية، و كذلك الحد من القيود المفروضة على الأسواق الزراعية و ما يوجد بها من تشوهات. كما يسعى الاتفاق

(٢) راجع النصوص القانونية لجولة أوروجواى بشأن مفاوضات التجارة متعددة الاطراف
GATT Secretariat, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, The Legal Texts, pp.39-68,1994.

(٣) انظر
T.Badbury et.al., "WTO Agriculture Negotiations: the way forward from Cancun" Australian Commodities, vol 10 no 4, December Quarter, 2003, pp 1-14.

إلى تحديد الفترة الزمنية التى يتم خلالها تنفيذ هذه الاتفاقات مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات الدول النامية، و مراعاة المصالح غير التجارية، و الحد من الآثار السلبية التى يحتمل أن تصاحب تنفيذ برنامج الاصلاح على الدول الاقل نموا و تلك التى تعتبر مستوردا صافيا للغذاء.

(٢) المنتجات الزراعية

حددت المنتجات الزراعية التى سوف تخضع لاتفاق السلع الزراعية فى المنتجات المدرجة فى الفصول الجمركية من ١ إلى ٢٤ بالاضافة إلى بعض البنود الخاصة باستثناء الاسماك و منتجاتها.

(٣) نتائج مؤتمر الدوحة

تم الاتفاق فى مؤتمر الدوحة على ما يلى:

- التزام الدول بتحقيق قدر أكبر من تحرير تجارة المنتجات الزراعية من خلال زيادة قدرة الصادرات الزراعية على النفاذ إلى الأسواق العالمية.
- الغاء الدعم الذى يقدم إلى السلع التى يتم تصديرها.
- تخفيض الدعم المحلى بصورة جوهرية.
- أن تكون أحكام المعاملة الخاصة و التمييزية جزءا لا يتجزأ من المفاوضات.
- وضع نماذج تفاوضية فى مجال الزراعة قبل يوم ٣١ مارس ٢٠٠٣. و على أساس تلك النماذج تتم صياغة جداول الالتزام الخاصة بالدول الأعضاء، و يتم عرضها على المؤتمر الوزارى الذى انعقد فى كانكون فى سبتمبر ٢٠٠٣.

(٤) الورقة المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبى

من المعتاد فى المفاوضات الدولية التى يكون فيها اختلاف فى وجهات النظر أن يتم اعداد مشروعات اتفاقات تحتوى على نقاط اتفاق و أخرى تحتوى على بدائل حول نقاط الاختلاف. و يكون بالنص المقدم أقواس إما أن تكون خالية تكمل بما يتفق عليه، أو اختيارات للمفاضلة بينها. و قد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبى ورقة مشتركة أهم محتوياتها ما يلى:

٤-١ النفاذ إلى الأسواق

* يتم تطبيق معادلة لتخفيض التعريفات الجمركية بالمضمون التالى:

- تخضع نسبة ( ) من البنود الجمركية إلى متوسط تخفيض قدره ( ) بحد ادنى ( ). و بالنسبة للبنود الحساسة تتم زيادة نفاذها إلى الأسواق بالجمع بين تخفيض التعريفات و الحصص التعريفية.

- تطبيق المعادلة السويسرية[٤] بمعامل ( ) على عدد ( ) من المنتجات.

- تتم إزالة كافة الرسوم و التعريفات الخاصة بنسبة ( ) من المنتجات.

• بالنسبة للبنود الجمركية التى تزيد التعريفات الخاصة المفروضة عليها عن نسبة ( ) يكون للأعضاء تخفيضها إلى ادنى حد معين أو ضمان زيادة فرص النفاذ الخاصة بها عن طريق العرض و الطلب؛ الذى قد يتضمن زيادة الحصص التعريفية.

• استمرار المفاوضات بشأن استخدام إجراءات الوقاية الخاصة.

• السماح للدول المتقدمة بدخول نسبة ( ) من وارداتها من الدول النامية عن طريق الجمع بين زيادة النفاذ فى اطار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و المزايا التفضيلية.

• منح الدول النامية فترات أطول للتنفيذ و مستويات تخفيض أقل.

٤-٢ الدعم المحلى

• تخفيض الدعم المحلى الذى يؤدى إلى تشوه التجارة الدولية بنسبة تتراوح بين (%) و(%).

• تخفيض مستويات دعم الحد الأدنى بنسبة (%).

• استمرار الفقرة الخامسة من المادة السادسة من اتفاق الزراعة مع الغاء الشرط الخاص بالحد من الانتاج.

• يجب الا تزيد مستويات الدعم المقدمة فى اطار الفقرة الثانية من المادة السادسة نسبة ٥% من جملة الانتاج الزراعى فى نهاية فترة تنفيذ الاتفاق.

• أن يتم بصورة جوهرية تخفيض إجمالى الدعم المسموح به فى اطار مقياس الدعم الكلى ودعم الحد الأدنى عن مجموع المدفوعات فى اطار الفقرة الخامسة من المادة السادسة ومستويات الربط النهائية الخاصة بمقياس الدعم الكلى فى عام ٢٠٠٤.

٤-٣ تنافسية التصدير

• الالتزام بالغاء كافة مستويات الدعم التصديرى خلال فترة ( ) سنة بالنسبة لعدد ( ) من المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية.

• بالنسبة لبقية المنتجات يتم تخفيض مستويات الدعم بصورة كبيرة.

• فيما يتعلق بائتمان التصدير، يقترح ما يلى:

---

(٤) المعادلة السويسرية هى صيغة لتخفيض التعريفات الجمركية تضع سقفا أعلى لها و تخفض "التعريفات" الأعلى من ذلك بنسبة أكبر من تخفيضات التعريفات الأقل من هذا السقف، و تأخذ الشكل التالى:
التعريفة النهائية = (أ × التعريفة الأصلية) ÷ (أ + التعريفة الأصلية)
حيث أ = السقف الأعلى على التعريفات جميعها.
مثال: إذا كان المعامل أ = ٢٥ و كان السقف الأصلى للتعرفة ١٠٠ فإنها ستنخفض إلى سقف جديد قدره:
٢٥× ١٠٠ ÷ ٢٥ + ١٠٠ = ٢٥٠٠ ÷ ١٢٥ = ٢٠%، فى حين إذا كان المعامل ٥٠ فإن السقف الجديد سيكون ٥٠×١٠٠ ÷ ٥٠+١٠٠ = ٥٠٠٠ ÷ ١٥٠ = ٣٣,٣%

– تلتزم الدول بإزالة مكون – الدعم– الذى يؤدى إلى تشويه التجارة الدولية الموجود فى ائتمان التصدير، و ذلك من خلال الضوابط التى تتضمن تخفيض فترات السداد إلى المستويات السائدة فى السوق بالنسبة لذات المنتجات التى سوف يتم إزالة الدعم التصديرى عنها.

– بالنسبة للمنتجات الأخرى، يخفض دعم ائتمان التصدير بنفس المستوى الخاص بالدعم التصديرى.

• يتم الاتفاق على الضوابط الملائمة لضمان عدم ارتباط المعونات الغذائية بالمعاملات التجارية.

• يتم تحديد الضوابط التى تنظم الممارسات الخاصة بشركات التجارة الحكومية.

٤-٤ موضوعات أخرى

• بالنسبة للمعاملة الخاصة و التمييزية للدول النامية، سوف يتم تعديل الضوابط الخاصة بتلك المصدرة الصافية للغذاء.

• سوف يؤخذ فى الاعتبار موضوعات مثل: القيود الطوعية، و الاهتمامات التجارية، و فترات التنفيذ، و المبادرات القطاعية، و المؤشرات الجغرافية، و بعض الضوابط التفضيلية الأخرى.

٥– نص ديربيز

يحتوى مشروع الاتفاق الذى يسمى "نص ديربيز" على بعض التعديلات على ما جاء بالورقة المشتركة للاتحاد الأوروبى و الولايات المتحدة الامريكية، و خاصة ما يتعلق باعطاء الدول النامية فترات أطول للتنفيذ و مستويات تخفيض أقل مع التمتع بالمعاملة التفضيلية بدرجة أكبر(٥).

٦– الموقف التفاوضى لمصر قبل كانكون

كانت أهم عناصر الموقف التفاوضى لمصر قبل اجتماعات كانكون كما يلى:

٦-١ النفاذ إلى الأسواق

• تطبيق المعادلة السويسرية بمعامل ٢٥ بالنسبة للدول المتقدمة و معامل ٥٠ بالنسبة للدول النامية.

• تحويل جميع التعريفات غير القيمية إلى تعريفات قيمية و إزالة التعريفات داخل الحصص.

(٥) أنظر المرجع السابق، ص ٩.

• توسيع الحصص الجمركية بصورة جوهرية.

• تحسين إدارة الحصص التعريفية بشكل يحقق زيادة الشفافية و امكانات التنبؤ.

• إلغاء المادة ٥ من اتفاق الزراعة المتعلقة بإجراءات الوقاية الخاصة، و فرض التزامات جديدة على شركات الاتجار الحكومى.

٦-٢ الدعم التصديرى

• الغاء الدعم التصديرى على فترة خمس سنوات.

• مراعاة احتياجات الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.

• استثناء المنتجات الغذائية الاساسية – طبقا لتصنيف منظمة الفاو – من الالتزامات الخاصة بتخفيض الدعم التصديرى مع استمرار الإعفاءات الممنوحة للدول النامية فى الفقرة ٩-٤ من اتفاقية الزراعة.

٦-٣ ائتمان التصدير

• تشديد الضوابط المنظمة لائتمان التصدير.

• حظر الممارسات المخالفة لتلك الضوابط فور دخول الاتفاق الجديد حيز النفاذ.

• اعداد قائمة بالمنتجات الغذائية الاساسية للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموا طبقا لتصنيف منظمة الفاو، مع استثناء الصادرات من هذه المنتجات الموجهة إلى تلك الدول من كافة الضوابط المنظمة لائتمان التصدير.

• عدم الموافقة على منح استثناءات عامة للصادرات الموجهة إلى الدول النامية من الضوابط المنظمة لائتمان التصدير، مع عدم تأييد تأجيل فترة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بائتمان التصدير بالنسبة للدول النامية المصدرة.

٦-٤ المعونات الغذائية

• تقديم المعونات الغذائية فى شكل منح كاملة فقط.

• عدم الربط بين المعونات الغذائية وواردات الدول المتلقية من الدول المانحة (اى ان تكون المعونة غير مقيدة).

• أن يكون للمنظمات الدولية المختصة دور أكبر فى الاشراف على تقديم المعونات الغذائية و السماح بتقديمها فى اطار الترتيبات الثنائية بين الحكومات.

• عدم السماح للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء بإعادة تصدير المعونات الغذائية الا بعد تشغيلها فى اشكال جديدة.

٦-٥ الدعم المحلى

• الغاء الصندوق الازرق[٦] بالكامل فى أقرب مدة بحيث لا تتعدى ٣-٥ سنوات فى كل الأحوال.

• الغاء الدعم المقدم فى اطار الصندوق الاصفر [٧] خلال خمس سنوات، مع تعديل صيغة حساب مقياس الدعم الكلى لتكون اكثر دقة.

• الغاء أحكام دعم الحد الأدنى المتضمنة فى الفقرة الرابعة المادة السادسة المتعلقة بإعفاء الدعم الذى لا يزيد عن نسبة ٥% من قيمة إنتاج العضو من التزامات التخفيض بالنسبة للدول المتقدمة مع استمرار تلك الاعفاءات بالنسبة للدول النامية (و التى يصل الحد الأدنى المعفى بالنسبة لها إلى ١٠%).

٧- الموقف التفاوضى لمجموعة العشرين

يتفق الموقف التفاوضى لمجموعة العشرين فى بعض جوانبه مع نص ديربيز فى حين أنه يختلف معه فى نقاط أخرى. و أهم عناصر هذا الموقف التفاوضى هى:

٧-١ النفاذ إلى الأسواق

• تطبيق المعادلة المقترحة فى نص ديربيز بالنسبة للدول المتقدمة.

• تخفيض التعريفات داخل الحصص و توسيع الحصص الجمركية.

• الغاء آلية الوقاية الخاصة للدول المتقدمة، و إنشاء آلية وقاية خاصة للدول النامية.

• تطبيق معادلة جولة أوروجواى المتعلقة بالمعاملة الخاصة و التمييزية بالنسبة إلى الدول النامية و ذلك بنسبة تخفيض متدرجة.

٧-٢ الدعم التصديرى

يتفق موقف مجموعة العشرين مع نص ديربيز مع التأكيد على تحديد تاريخ لالغاء الدعم التصديرى مع السماح ببعض المرونة للدول النامية فيما يتعلق بالقيود على الصادرات.

٧-٣ الدعم المحلى

• يؤيد الموقف التفاوضى للمجموعة نص ديربيز مع إضافة النقاط التالية:

- تحديد التزامات إضافية بالنسبة للمنتجات التى يتعدى الدعم الموجه إليها نسبة معينة من الصادرات العالمية.

---

(٦) الصندوق الأزرق يقصد به مبالغ الدعم التى تقدم للبرامج التى تحد من كمية الإنتاج الزراعى
(٧) الصندوق الأصفر يقصد به مبالغ الدعم التى تقدمها بعض الدول لسلع زراعية محظور تقديم هذا الدعم إليها، و من ثم يجب الغاؤه.

- تحديد الحد الاقصى للدعم المقدم فى اطار المادة السادسة- الفقرة الخامسة بنسبة ٢,٥% من حجم الإنتاج الزراعى خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٢ مع النظر فى إزالته.

- تشديد الضوابط الخاصة بالصندوق الأخضر[٨] فيما يتعلق بالمدفوعات المباشرة.

• عدم الموافقة على استمرار المادة ١٣ الخاصة بالقيود الطوعية التى تفرضها الدولة على نفسها.

٨- الموقف التفاوضى لمجموعة كيرنز[٩]

يتلخص موقف هذه المجموعة فيما يلى:

٨-١ النفاذ إلى الأسواق

التأكيد على الزيادة الجوهرية فى النفاذ إلى الأسواق مع السماح للدول النامية بقدر أكبر من المرونة.

٨-٢ الدعم المحلى

• مراجعة الضوابط الخاصة بالصندوق الأخضر مع تحديد حد أقصى للدعم المقدم فى إطاره.

• الغاء الصندوق الأزرق.

• تخفيض الدعم المخصص لمنتجات معينة إلى الصفر خلال خمس سنوات.

• تخفيض دعم الحد الأدنى بنية الغائه.

٨-٣ الدعم التصديرى

الغاء هذا الدعم بدون استثناءات.

٨-٤ موضوعات أخرى

عدم استمرار المادة ١٣ الخاصة القيود الطوعية.

٩- اصلاح السياسة الأوروبية

فى ضوء الانتقادات التى وجهت إلى السياسة الزراعية الأوروبية التى تؤدى إلى تشجيع الزراعات الكثيفة و ما يصاحبها من ممارسات عديدة ضارة بالبيئة، و عدم عدالة توزيع النفقات حيث يحصل ٢٠% فقط من المزارعين على ٧٠% من هذه النفقات مع عدم حصول المزارع الصغيرة على الدعم الملائم، و حدوث فائض فى إنتاج السلع الزراعية،

(٨) يقصد بالصندوق الأخضر مبالغ الدعم المسموح بها و لا تخضع للتخفيضات التى وردت فى اتفاقات "منع" الخاصة بالزراعة.

(٩) مجموعة كيرنز هى: مجموعة الدول المصدرة للسلع الزراعية و على رأسها استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول النامية و الصناعية الأخرى. و تهدف هذه المجموعة إلى تنظيم التجارة فى السلع الزراعية على أسس حرة و عادلة.

وضع الاتحاد الأوروبى برنامج اصلاح للسياسة الزراعية الأوروبية. و أهم عناصر هذا الاصلاح هى:

- إجراء تخفيضات جوهرية فى الدعم السعرى و المدفوعات المرتبطة بالانتاج.
- ربط حصول المنتج على الدعم بمدى التزامه بالمعايير التالية:
  - التشريعات البيئية، و الحفاظ على الأراضى الزراعية فى حالة بيئية جيدة.
  - سلامة الغذاء.
  - صحة النبات و الحيوان.
  - رفاهية الحيوان.
- من المنتظر أن تتضمن هذه الاصلاحات: الحبوب و المحاصيل البروتينية، والمنتجات المولدة للطاقة، و نشا البطاطس، و العلف المجفف، و الارز والمكسرات و منتجات الالبان و غيرها.
- استعداد الاتحاد الأوروبى لتقديم مزيد من التنازلات بالنسبة إلى الدعم المحلى المشوه للتجارة الدولية شريطة السماح باستمرار الدعم المقدم فى اطار الصندوقين الأزرق والأخضر.

١٠- الخلاصة

يتبين من العرض الموجز السابق أن المفاوضات بشأن السلع الزراعية فى اطار منظمة التجارة العالمية لم تتوصل بعد إلى اتفاق عام مقبول للدول الأعضاء، و أن هناك تعارضا فى المصالح بين مجموعات من الدول من بينها الاتحاد الأوروبى و الولايات المتحدة الأمريكية، و كذلك الدول المصدرة الصافية للغذاء و تلك المستوردة الصافية له. و أن هذه المفاوضات ترمى إلى تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية من خلال تحسين النفاذ إلى الأسواق عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية و الغاء كافة القيود الكمية. و تخفيض الدعم الذى يقدم للسلع الزراعية التى تستهلك محليا نظرا لأنه يؤدي إلى تشوه التجارة الدولية. كما تسعى إلى الغاء الدعم الذى يوجه إلى تشجيع الصادرات فى صوره المختلفة و من بينها ائتمان التصدير، و فى جميع المقترحات يراعى ظروف الدول النامية.

و إذا تم التوصل إلى اتفاق نهائى حول تحرير التجارة فى السلع الزراعية، ففى الأجل المتوسط – نحو ٣ إلى ٥ سنوات– نتوقع أن ترتفع أسعار السلع الغذائية مثل الحبوب و السكر و اللحوم. أما فى الأجل الطويل فإن هذا يتوقف على تطورات العرض و الطلب التى يصعب التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة.

و على هذا يتوقع أن تزيد فاتورة استيراد الغذاء من هذه السلع بالنسبة لمصر، ما لم تتحسن نسب الأمن الغذائى، و تزداد تنافسية المنتجات الزراعية بحيث تزيد صادراتها من ناحية و يقل الاعتماد على الاستيراد من ناحية أخرى.

ثالثا: الإنتاجية و تنافسية الزراعة

تولى الإدارة الزراعية فى مصرعناية خاصة بإنتاجية فدان الأرض من المحاصيل المختلفة. و قد نجحت فى تحقيق زيادة ملموسة فى الإنتاجية المتوسطة للفدان من محاصيل رئيسية مثل القمح و الذرة الشامية و قصب السكر، و ذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (١). و منه يتضح أن الإنتاجية المتوسطة للفدان من الأراضي القديمة قد زادت فيما بين ١٩٩٤/٩٣ و ٢٠٠٢/٢٠٠٠ بالنسب التالية: الفول ٣٧,٦%، الذرة الشامية الصيفى ٢٨,٤% القمح ٢٠,٥% الارز الصيفى ٢٠% و قصب السكر ١٢,٥% و الخضر الشتوى ٨,٥%. ويلاحظ أن السنوات البينية بين هاتين السنتين تظهر اتجاها عاما نحو ارتفاع الانتاجية.

أما الإنتاجية المتوسطة للفدان فقد انخفضت فى بعض المحاصيل الأخرى بين عامى ٩٤/٩٣ و ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنسبة ٧,١% للقطن الزهر و ٢,٩% للفاكهة.

و نعتقد أن العناية بالإنتاجية المتوسطة للفدان قد نبعت من أن الأرض كانت هى العنصر النادر الرئيسى فى الزراعة المصرية فى الماضى. و بالرغم من أهمية العناية بهذا المؤشر، الا أننا نرى أن العناية الاكبر حاليا يجب أن تعطى لمسألتين أساسيتين هما: إنتاجية المتر المكعب من مياه الرى نظرا لندرتها المتزايدة فى المنطقة العربية، و السعى نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب نظرا لانعكاساتها الاقتصادية و السياسية و الاستراتيجية.

و فى ظل السعى نحو تحرير التجارة فى اطار منظمة التجارة العالمية يجب العناية بصفة خاصة بتنافسية المنتجات الزراعية بالاضافة إلى الاعتبارين السابق ذكرهما.

جدول رقم (١)
تطور متوسط إنتاجية الفدان من أهم المحاصيل (الأراضى القديمة)
١٩٩٤/١٩٩٣-٢٠٠٢/٢٠٠١

المحصول	الوحدة	٩٤/٩٣	٩٦/٩٥	٩٨/٩٧	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٢/٢٠٠١	
						الإنتاجية	% من ٩٤/٩٣
القمح	أردب	١٥,٦٠	١٧,٠٦	١٧,٧٧	١٨,٦٤	١٨,٨	١٢٠,٥
ذرة شامية صيفى	"	١٩,٢٨	١٨,٧٣	٢٢,٧٧	٢٣,٩٦	٢٤,٧٥	١٢٨,٤
أرز صيفى	طن	٣,٢٥	٣,٤٣	٣,٥٥	٣,٧٤	٣,٩٠	١٢٠,٠٠
الفول	أردب	٦,٢٥	٨,٥٦	٨,٨١	٨,٥٦	٨,٦	١٣٧,٦
قطن زهر	ق.م	٧,٧٨	٥,٧٢	٦,٠٨	٦,٠٨	٧,٢٣	٩٢,٩
قصب السكر	طن	٤٤,٦٤	٤٦,١٥	٤٧,٤٧	٤٩,٩٥	٥٠,٢٠	١١٢,٥
بنجر السكر	طن	٢٠,٤٨	١٦,٦٦	١٩,٥٩	٢١,٥٩	٢٠,٧٧	١٠١,٤
خضر شتوى	"	١١,٢٣	١١,٦٩	١٢,٠٤	١١,٧٤	١٢,١٩	١٠٨,٥
خضر صيفى	"	٩,٩	١٠,٣٠	١٠,٢٤	١٠,٢٦	١٠,٤٤	١٠٥,٥
فاكهة	طن	٦,٦٤	٧,٠٥	٦,٦٠	٦,٧٤	٦,٤٥	٩٧,١

المصدر: وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للزراعة و الرى.

أما فيما يتعلق بالتنافسية فيميز الاقتصاديون الآن بين المزايا النسبية و المزايا التنافسية، و يقصد بالأولى ما تتمتع به الدولة من مزايا نتيجة لما حباها الله من خصائص مثل انجلترا فيما مضى وما تمتعت به من مزايا نسبية فى انتاج الصوف وما كانت تتصف به مصر من مزايا نسبية فى انتاج القمح، فتخصص انجلترا فى انتاج الصوف، و مصر فى انتاج القمح، و عن طريق التبادل تنعم الاثنتان بمستوى معيشة أفضل. أما المزايا التنافسية

فتعتمد على ما تضعه الدول من سياسات وما تتخذه من اجراءات بحيث توجد بيئة أفضل للإنتاج والتبادل. فاليابان على سبيل المثال- لا تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية، غير أنها عن طريق التعليم، و العمل الجاد والسياسات السليمة، استطاعت أن تصدر العديد من السلع، و تتنافس مع دول أخرى كثيرة تتمتع بمزايا طبيعية فى إنتاج هذه السلع. فما المقصود بالتنافسية على مستوى الدولة و القطاع و السلعة؟ و ما هى محددات هذه التنافسية؟ و كيف نرفع من تنافسية الزراعة المصرية حتى تستطيع تلبية الاحتياجات القومية لمصر؟

١- ماهية التنافسية

من الممكن أن نتحدث عن التنافسية على ثلاثة مستويات هى: الدولة (الماكرو) والقطاع و الوحدة (الشركة أو المزرعة أو المحصول).

أ- على المستوى الماكرواقتصادى

فعلى المستوى الماكرواقتصادى (الدولة) توجد عدة تعريفات لتنافسية الدول[١٠]، نذكر منها:

(١) يعرف دولار وولف[١١] الدولة التنافسية على أنها تلك الدولة التى تنجح فى مجال التجارة الدولية (أى تصدر بقيم كبيرة تفوق قيمة ما تستورده) عن طريق استخدام التكنولوجيا الراقية و الإنتاجية المرتفعة، مما يتيح لابناء هذه الدولة دخولا مرتفعة. و من ثم تعبر إنتاجية العمل عن مدى قدرة الدولة على أن تصبح تنافسية، و أن تنخفض تكلفة إنتاج السلع على الرغم من ارتفاع مستوى الأجور. و يمكن قياس هذه التنافسية أيضا عن طريق الإنتاجية الكلية للعوامل Total Factor Productivity ، فعندما تكون مرتفعة تزيد عوائد العمل ورأس المال مع بقاء تكلفة الإنتاج منخفضة. أى أن العامل الرئيسى الحاكم هو ارتفاع إنتاجية العمل.

(٢) أما بورتر[١٢] Porter فيقترح تحليل اقتصاد الدول المختلفة على أساس أوضاع كل قطاع على حدة و ذلك بدلالة المتغيرات التالية:

- أوضاع عوامل الإنتاج (من عمل و رأسمال و غيرها).
- أحوال الطلب.
- الصناعات المساندة و المرتبطة (أو المساعدة).
- استراتيجية الشركات و هيكلها والمنافسة التى تواجهها.

---

(١٠) يرفض بعض الاقتصاديين الحديث عن تنافسية الدول و يرون أن الأفضل الحديث عن الإنتاجية، و من هؤلاء بول كروجمان. و نرى أن هناك ترابطا بين مفهومى الإنتاجية و التنافسية، الا أن الأخيرة أكثر عمومية حيث إنها تأخذ فى الحسبان اعتبارات إضافية هامة. راجع:

P.Krugman, "Competitiveness: A Dangerous Obsession, "Foreign Affairs, March / April,1994.pp.28-44,

(١١)

Dallor, D and Wolff, E.N. **Competitiveness, Convergence and International Specialization,** MIT Press, 1993.

(١٢)

M.E.Porter, **The Competitiveness Advantages of Nations,** The Free Press, N.Y, 1990.

- دور الحكومة.
- عامل الحظ.

(٣) و يعرف تقرير التنافسية في العالم العربي[١٣] ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى، التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات و السياسات الاقتصـــادية التى تدعم و تساند معدلات النمو الاقتصادى المرتفعة فى المدى المتوسط.

(٤) و فى مفهوم وزارة التجارة البريطانية[١٤] تعنى تنافسية الدولة مدى قدرتها على انتاج السلع و الخدمات التى تلبى إختبار الأسواق العالمية (أى السعر و الجودة) فى نفـــس الوقت الذى تحافظ فيه على مستوى الدخول الحقيقية لأبنائها و زيادته باستمرار لفترة طويلة من الزمن، و أنه من الممكن تحقيق تنافسية الاتحاد الأوروبى عن طريق:

- الاستغلال الكامل للسوق المحلى.
- تكوين شبكات عبر أوروبية.
- البحوث و التطوير فى مجال التكنولوجيا.
- اكتشاف تكنولوجيات جديدة و ترويجها.
- الانفتاح على العالم.
- تحسين جودة رأس المال البشرى عن طريق التعليم و التدريب و إعادته.

و من هذا يتبين أن تنافسية الدول تتأثر بعدة عناصر أهمها:

- أوضاع الاقتصاد الكلى و متغيراته و سياسته.
- التعليم و التدريب و جودته.
- أسواق العمل و تنظيمها و كفاءتها.
- الاكتشافات الجديدة و التجديد و التحديث.
- جودة الإدارة و عنايتها بكفاءة الإنتاج.
- توافر الأسواق المفتوحة العادلة.
- أساليب تمويل الأعمال و انخفاض تكلفة الأموال.
- الاتصالات و البنية الأساسية الجيدة.
- الاطار التجارى السائد.
- أعمال الحكومة و توجهات سياستها و قواعد الشراء العامة.

---

(١٣) World Economic Forum, **Competitiveness in the Arab World 2002-2003.**

(١٤) U.K.Department of Trade and Industry, "Competitiveness: Forging Ahead," White Paper, 1995.

ب- على مستوى القطاع

إذا تحدثنا عن تنافسية قطاع الزراعة فإنها تعنى فى المقام الأول كفاءة استخدام الموارد المختلفة المتاحة لهذا القطاع بحيث تلبى احتياجات الدولة المختلفة من حيث ارتفاع مستوى الدخل، و توفير فرص العمالة، و مستلزمات الإنتاج الرخيصة اللازمة للصناعات الكفء، و توليد نسبة ملموسة من الحملات الأجنبية عن طريق الصادرات. و تتأثر هذه التنافسية بمجموعتين كبيرتين من العوامل هى:

- مجموعة العوامل الطبيعية مثل الموارد الطبيعية، و المناخ ووفرة أو ندرة المياه الخ.

- مجموعة العوامل الإضافية و الاجرائية و التى تعتمد فى المقام الأول على ما تفعله الدولة بقطاعاتها المختلفة من تدريب و تعليم، و سياسات اقتصادية و مالية واجراءات سلوكية تؤدى إلى خفض تكلفة الإنتاج و زيادة الكفاءة.

جـ- على مستوى المنتج

أما تنافسية المنتجات المختلفة (القطن، و القمح، و غيرها) فتتمثل فى قدرة المنتج على بيع منتجاته فى الأسواق الداخلية و منافسة المنتجات الأجنبية فى الأسواق الخارجية.

٢- مقاييس التنافسية

يوجد عدة مؤشرات لقياس التنافسية منها:

أ- تكلفة العمل فى الوحدة المنتجة:

إن أحد مقاييس التنافسية لمنتج زراعى (أو غيره) هى متوسط نصيب الوحدة المنتجة من تكلفة العمل. و يمكن الحصول عليها عن طريق قسمة تكلفة العمل على الكمية المنتجة. و فى المقارنات الدولية تصبح التكلفة الأقل مؤشرا على قدرة هذا المنتج على المنافسة. و يهمل هذا المؤشر كمية عناصر الإنتاج المستخدمة فى العملية الإنتاجية. فإذا كان إنتاج سلعة يركز على الاساليب اليدوية و لا يستخدم الا قليلا من رأس المال و مستلزمات الإنتاج الأخرى، فإن نصيب الوحدة المنتجة من العمل يتوقع أن يكون مرتفعا بالمقارنة لأسلوب الإنتاج الآلى و الأقل يدوية. الا أن هذا المؤشر يركز على العنصر البشرى و مدى كفاءته على أساس أنه العنصر الرئيسى فى العملية الإنتاجية.

ب- الإنتاجية الكلية للعوامل

و لكى تؤخذ كافة عوامل الإنتاج المستخدمة فى العملية الإنتاجية فإن من المؤشرات المقترحة لقياس درجة تنافسية المنتجات هى الإنتاجية الكلية للعوامل Total Factor Productivity (TFP). و يمكن الحصول عليها عن طريق قسمة الكمية المنتجة من محصول ما على كمية عناصر الإنتاج المستخدمة فى إنتاجها. و من الواضح أنه كلما زادت هذه الإنتاجية، ارتفعت قدرة هذا المنتج على المنافسة داخل السوق المحلية أو فى الأسواق العالمية. و ربما يكتنف الحصول على هذا المؤشر صعوبة أساسية هى كيفية الوصول إلى قياس مقدارعوامل الإنتاج المختلفة بوحدات متجانسة بحيث يمكن جمعها على بعضها

البعض. و قد يكمن الحل فى القياس النقودى أى قياس كمية العمل بالأجور ورأس المال بقيمة اهلاك الالات، والمعدات... و هكذا. الا أن المقارنات الدولية قد تعانى من المشكلة المعتادة و هى سعر الصرف التوازنى المستخدم فى توحيد القياس.

جـ- الميزة النسبية الظاهرة

من المؤشرات التى تقيس تنافسية منتج من المنتجات الزراعية مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA). و هو مؤشر يعبر عن نسبة صادرات منتج (أو سلعة) فى دولة ما إلى إجمالى الصادرات السلعية لهذه الدولة منسوبا إلى نسبة صادرات العالم من هذه السلعة إلى إجمالى صادرات العالم السلعية. أى عن طريق المعادلة التالية بالنسبة للقطن المصرى على سبيل المثال:

$$\text{الميزة النسبية الظاهرة للقطن المصرى} = \left(\frac{\text{صادرات القطن المصرى}}{\text{إجمالى الصادرات السلعية المصرية}} \div \frac{\text{صادرات العالم من القطن}}{\text{إجمالى صادرات العالم السلعية}} \right) \times ١٠٠$$

فإذا زادت هذه النسبة عن ١٠٠% كان للمنتج ميزة نسبية ظاهرة حيث يحتل هذا المنتج نسبة من صادرات الدولة أكبر من تلك التى تحتلها فى الصادرات السلعية على مستوى العالم.

و من الممكن- كمقياس تقريبى مبسط للميزه النسبية الظاهرة للزراعة- أن تقاس عن طريق نسبة صادرات المنتج (أو المجموعة السلعية) إلى واردات هذا المنتج مضروبا فى ١٠٠. أى أنه بالنسبة للقطن المصرى تكون الميزة النسبية الظاهرة المبسطة على النحو التالى:

$$\text{الميزة النسبية الظاهرة المبسطة للقطن المصرى} = \left(\text{صادرات القطن المصرى} \div \text{واردات مصر من القطن} \right) \times ١٠٠$$

و السلعة التى تكون هذه النسبة لها أكبر من ١٠٠% يكون لها ميزة نسبية ظاهرة تقريبية.

٣- تنافسية بعض المنتجات الزراعية

نظرا لعدم توافر البيانات من ناحية، و ضيق الوقت المتاح لإعداد هذه الورقة فإننا نقيس تنافسية بعض المجموعات السلعية الزراعية عن طريق الميزة النسبية الظاهرة التقريبية. أما القياس الاكثر دقة فإنه يتطلب أن تقاس لكل منتج زراعى على حده (أى القمح، الشعير، الارز،.....الخ) بدلا من المجموعة السلعية (مجموعة الحبوب). و كذلك فإنه يجب حساب متوسط تكلفة العمل للوحدة المنتجة و المقياس الأدق بالنسبة للميزة النسبية الظاهرة (أى المقياس ٢-ب). و لذلك فإن البيانات الواردة هنا يجب أن تؤخذ بطريقة تقريبية.

و يظهر الجدول رقم (٢) الميزة النسبية الظاهرة المبسطة لمجموعات السلع الزراعية و هى: حيوانات حية و منتجات المملكة الحيوانية، و منتجات المملكة النباتية، و الشحوم

والدهون و الزيوت. و لأغراض المقارنة أوردنا بهذا الجدول أيضا منتجات صناعة الأغذية والمواد النسيجية و مصنوعاتها.

جدول رقم (٢)
الميزة النسبية الظاهرة لمجموعة من السلع المصرية

(نسب مئوية)

السنة	حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	منتجات المملكة النباتية	شحوم و دهون و زيوت	منتجات صناعة الأغذية	مواد نسيجية ومصنوعاتها
١٩٩٦	٤,٢	١٦,٤	١,٣	٧,١	١٧٠,٠
١٩٩٧	٤,٨	١٤,٨	٢,٧	٥,٤	٢٠٩,٩
١٩٩٨	٣,٢	٢٢,٠	١,٣	٣,٩	١٨٤,١
١٩٩٩	٣,٥	١٦,٧	٦,٩	٤,٢	٢٠٤,٧
٢٠٠٠	٢,١	١٧,٣	٧,٩	٧,٦	٣٢٦,٨
٢٠٠١	٢,٦	١٧,٣	١٠,٣	٨,٠	٢٧١,٦
٢٠٠٢	٤,٣	١٦,٦	٨,٣	٩,١	٣٢٥,٦
يناير – اكتوبر ٢٠٠٣	٩,٤	٢٦,٨	١٨,٤	١٥,٩	٤٠٢,٧

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهرية، أعداد متفرقة.

من الجدول رقم ٢ يتضح ما يلي:

- إن الميزة النسبية الظاهرة التقريبية منخفضة جدا لكل من مجموعة الشحوم و الدهون والزيوت و مجموعة الحيوانات الحية و منتجات المملكة الحيوانية، و يبلغ المتوسط البسيط لكل منهما للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢ نحو ٥,٥% للمجموعة الأولى و حوالى ٣,٥% للثانية.
- على الرغم من أن متوسط الميزة النسبية الظاهرة التقريبية لمجموعة منتجات المملكة النباتية أعلى من المجموعتين السابقتين، إذ يبلغ ١٧,٣% الا أن هذه المجموعة ككل لا تتمتع بميزة تنافسية حيث إن هذا المؤشر لها يقل عن ١٠٠%.
- إن المجموعة السلعية التى تتمتع بميزة تنافسية هى مواد نسيجية و مصنوعاتها إذ بلغ المتوسط البسيط لها خلال ذات الفترة ٢٤١,٨% و هى تفوق نسبة ١٠٠% المطلوبة كى تكون المجموعة السلعية (أو المنتج) تنافسيا.
- يلاحظ أن الميزة النسبية الظاهرة التقريبية للمجموعات السلعية الخمس فى الفترة يناير – اكتوبر ٢٠٠٣ تفوق نظيرها لمتوسط كل مجموعة، و كذلك نظيرها لعام ٢٠٠٢. و السبب الرئيسى فى ذلك هو تخفيض قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار التى حدثت فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ (أنظر الجدول رقم ٣). إن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار فى عام ٢٠٠٣ كانت بنسبة تتراوح بين ٢٥% و ٣٠% وهذا مما يحسن من تنافسية السلع المنتجة محليا.
- على الرغم من تحسن الميزة النسبية الظاهرة التقريبية فى عام ٢٠٠٣ بالمقارنة للعام ٢٠٠٢ فى الحيوانات الحية إلى الضعف (من ٤,٢% إلى ٩,٤%) و منتجات المملكة النباتية بنسبة ٦١% (من ١٦,٦% إلى ٢٦,٨%) و فى مجموعة الشحوم و الدهون و الزيوت بنسبة ١٢٢% (من ٨,٣% إلى ١٨,٤%)، فإنها جميعا مازالت دون النسبة المطلوبة كى تكون تنافسية على المستوى العالمى.

جدول رقم (٣)
متوسط سعر صرف الدولار بالجنيه

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
١٩٩٦	٣,٣٩٢	٢٠٠٠	٣,٤٧١
١٩٩٧	٣,٣٩٢	٢٠٠١	٤,٠١٠
١٩٩٨	٣,٣٩٥	٢٠٠٢	٤,٥١٠
١٩٩٩	٣,٣٩٦	٢٠٠٣(*)	٥,٩١٠

(*) عن الفترة يناير-اكتوبر ٢٠٠٣
المصدر: وزارة التجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهرية، فبراير ٢٠٠٤.

٤- الخاتمة

نخلص مما سبق إلى أن ظروف تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية تقتضي أن تكون منتجاتنا الزراعية تنافسية. و نحتاج إلى دراسة تفصيلية لحساب درجة تنافسية كل منتج زراعي باستخدام مؤشرات دقيقة. الا أن ما تم عرضه في هذه الورقة الموجزة يتطلب النظر في الأمور التالية:

(١) يجب العناية بإنتاجية الموارد الزراعية المختلفة و على وجه الخصوص إنتاجية المتر المكعب من الماء المستخدم في المحاصيل المختلفة إلى جانب العناية بالإنتاجية المتوسطة للفدان المزروع بالمحاصيل المختلفة.

(٢) إن تحديد التركيب المحصولي يجب أن يأخذ في الحسبان نسبة الأمن الغذائي من المحاصيل الأساسية (و خاصة مجموعة الحبوب) إلى جانب الأهداف الأخرى، مثل تعظيم الناتج الزراعي، أو حصيلة التصدير أو الميزة التنافسية للمحاصيل المختلفة.

(٣) تلعب السياسة الزراعية دورا رئيسيا في تحديد درجة تنافسية المنتجات الزراعية و نسب الاكتفاء الذاتي منها. و على سبيل المثال، لا يكفي الإنتاج المحلي من القمح حاجات الاستهلاك المحلي و ذلك لأن أسعاره المحلية أقل من أسعار القمح المستورد من ناحية، و تقل ربحيته عن غيره من المنتجات الزراعية من ناحية أخرى.